



## ملخص تنفيذي

# حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا - تحليل للأطر القانونية من منظور حقوق الطفل

شارلوت بيلو وأنا كارولينا مشادو، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

هذا المنشور هو أحد مخرجات الاتفاقية بين مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل من أجل تعزيز التعلم بين بلدان الجنوب في السياسات الاجتماعية. مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل ووزارة التخطيط والتنمية والإدارة ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل.

#### مساعدو البحث

بربرا برانكو  
جوليان بيكر فاكو

متطوعو الأمم المتحدة العاملين عبر الإنترنت  
دورساف جيمس، سارة أبو الأسرار  
وسوزان جانتكار

مصمم بواسطة فريق المنشورات بمركز  
السياسات الدولية من أجل النمو الشامل:  
روبرتو أستورينو، فلافيا أمارال،  
روزا ماريا بانوث و مانويل سالز

الحقوق والتصاريح - جميع الحقوق محفوظة  
يمكن نسخ النصوص والبيانات الواردة في هذا المنشور طالما يتم ذكر  
المصدر. ويمنع النسخ للأغراض التجارية.

#### منسقو البحث

آنا كارولينا مشادو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
شارلوت بيلو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
فابيو فيراس سواريس (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية)  
رافاييل غويورو أوسوريو (معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل)

#### الباحثون

كارولين بلوش (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
يونيس جوديفي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل - زميل الصندوق الألماني للتبادل الأكاديمي)  
إيمان حلمي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، إستشاري مستقل)  
جوانا مصطفى (معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية)  
محمد أمين (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
بيدرو أرودا (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
راكيل تيبالدي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
سيرجي سواريس (معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
ويسلي سيلفا (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

يقوم مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل بنشر نتائج أعماله الجارية لتشجيع تبادل الأفكار حول قضايا التنمية. وتوقع الأبحاث من الكتاب ويجب ذكرها وفقاً لذلك. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي يعبر عنها هؤلاء الكتاب هي ليست بالضرورة تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المنشور متاح عبر هذا الرابط [www.ipcig.org](http://www.ipcig.org)

للحصول على معلومات أكثر حول منشورات مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، الرجاء الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني [publications@ipc-undp.org](mailto:publications@ipc-undp.org)

نيتنا هي الحفاظ على تحديث المعلومات وبالتالي نرحب بأي اقتراحات و-أو تصحيحات. يرجى التواصل مع آنا كارولينا ماشادو على البريد الإلكتروني ([anna.machado@ipc-undp.org](mailto:anna.machado@ipc-undp.org)) أو شارلوت بيلو على ([charlotte.bilo@ipc-undp.org](mailto:charlotte.bilo@ipc-undp.org)) إذا كنت ترغب في تحديث أو تصحيح أو إضافة أي معلومات حول البرامج.

Suggested citation: Bilo, C. and A. C. Machado. 2018. Children's Right to Social Protection in the Middle East and North Africa Region—an Analysis of Legal Frameworks from a Child Rights Perspective. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office.

ISSN: 2526-0499

حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في الشرق  
الأوسط وشمال افريقيا - تحليل للأطر  
القانونية من منظور حقوق الطفل

## شكر وتقدير

منشور "حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- تحليل للأطر القانونية من منظور حقوق الطفل" هو الثاني في سلسلة من أربعة منتجات معرفية حول الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتم إنتاجها عبر شراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نود أن نعرب عن تقديرنا لكل من آرثر فان ديسن وبثينة الإرياني من مكتب اليونسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تعليقاتهم ومقترحاتهم ودعمهم طوال فترة إعداد هذا التقرير.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لباربرا برانكو، يونيس جوديفي وجولييان بيكر فاكو لمساعدتهم البحثية. وأخيراً نحن ممتنون بشكل خاص لمحمد أيمن عبد الحميد، الذي بدونه لم يكن هذا التقرير ممكناً.

## ملخص تنفيذي

### خلفية

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد الماضي في الحد من الفقر المدقع وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم و بقاء الطفل، فقد ظل التقدم متفاوتاً في جميع أنحاء المنطقة. وقد شهدت البلدان المتأثرة بالنزاعات والحالات الإنسانية (مثل العراق وليبيا وسورية واليمن) على وجه الخصوص إنتكاساً في مؤشرات رفاه الأطفال (اليونيسيف 2017 أ). وفي الواقع، يبقى فقر الأطفال في المنطقة مصدر قلق بالغ الأهمية. فوفقاً لدراسة حديثة في 11 دولة عربية، يعاني طفل من كل أربعة أطفال من فقر حاد متعدد الأبعاد (جامعة الدول العربية وآخرين 2017).

وقد وثقت مجموعة متزايدة من الأبحاث الآثار الإيجابية للحماية الاجتماعية في المنع والحد من فقر الأطفال سواء الفقر النقدي أو الفقر متعدد الأبعاد. وقد تم أيضاً التأكيد على الترابط بين الحد من فقر الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في هدف التنمية المستدامة 1: "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، وبالتحديد الهدف 1.3، الذي دعى إلى "تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجمع ووضع حدود دنيا لها" لتحقيق تغطية مستدامة للفقر والضعفاء بحلول عام 2030.

وبينما يتزايد الاهتمام بدور الحماية الاجتماعية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية خاصة تلك المعنية بالأطفال فإنه من المهم ان نتذكر أن الحماية الاجتماعية هي ليست مجرد مسألة سياسات بل هي أيضاً مسألة حقوق كما هو منصوص عليه في العديد من الصكوك القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. ويرى النهج القائم على حقوق الإنسان في الحماية الاجتماعية ان البرامج يجب أن تكون مرسخة في نظام حقوق يحدد بوضوح استحقاقات المواطنين والالتزامات المقابلة من جانب الدولة.

وبناءً على ذلك، فإن تحليل ما إذا كانت تلك البرامج مثبتة في القوانين الوطنية يمثل نقطة إنطلاق هامة من أجل النهوض بحقوق الأطفال. فدمج برامج الحماية الاجتماعية في الأطر القانونية الشاملة أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة للأطفال، لأنهم ليسوا فقط أكثر عرضة لسوء التغذية والمرض والإساءة (وبالتالي يحتاجون إلى الحماية الاجتماعية الكافية) ولكنهم أكثر اعتماداً على الآخرين للحصول على الدعم. برامج الحماية الاجتماعية المثبتة في الأطر القانونية الوطنية أقل عرضة للتلاعب السياسي وتصبح من ضمن المستحقات التي يحق للمواطنين الوصول إليها (اليونيسيف 2014).

ورغم أن لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخ طويل في توفير الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية تظل محدودة في الكثير من البلدان ومعتمدة بشكل كبير على دعم الغذاء والوقود وعلى دعم المنظمات الخيرية والمنظمات الغير تابعة للدولة. وفي السنوات الأخيرة شهدت المنطقة عدداً من الإصلاحات الخاصة بالحماية الاجتماعية التي شملت إزالة الدعم الشامل وإدخال برامج تحويلات نقدية مستهدفة أو التوسع فيها مثل الحال في مصر وإيران والسعودية. وفي ضوء هذا المشهد الجديد للدعم الاجتماعي والتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أحداث عام 2011، فإن السؤال المطروح الآن هو ما إذا كان يمكن ملاحظة تحول نحو منهجية قائمة على الحقوق في الحماية الاجتماعية بشكل أكبر في المنطقة.

### المنهجية والقيود

على هذه الخلفية، تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في: (1) تقديم نظرة عامة حول الأطر القانونية والتنظيمية القائمة التي تعزز حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (2) تقييم ما إذا كانت الأطر القانونية لبرامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في المنطقة تمتلك نهج الحماية الاجتماعية القائم على حقوق الإنسان.

تستند هذه الدراسة في المقام الأول إلى مراجعة مستندية شاملة للأطر القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في جميع البلدان العشرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>1</sup> ويُعرّف مصطلح "الإطار القانوني" هنا بأنه "جميع القوانين الوطنية والمراسيم الأخرى أو التشريعات واللوائح الثانوية" (ترانسفورم

1. بناءً على تعريف اليونيسيف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تغطي هذه الدراسة الدول العشرين التالية: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، السودان، سوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

2017، مسرد المصطلحات). وبهذا يمكن أن تشير إلى القانون التشريعي بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية والمراسيم (التي أصدرها وزير الدولة، على سبيل المثال). في الخطوة الأولى، تم مسح دساتير البلدان، و استراتيجيات الحماية الاجتماعية و/أو الحد من الفقر وقوانين حقوق الطفل. جميع الأدوات القانونية ذات الصلة التي تم تحديدها تم تحليلها بشكل منهجي لمعرفة إلى أي مدى تنطوي على الحق في الحماية الاجتماعية، وما إذا كانت تمد هذا الحق إلى الأطفال وكيف. بعد ذلك، تم إجراء مراجعة لمخططات الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات للتحقق من البرامج الموجودة في المنطقة التي تستند على إطار قانوني. وفي ذلك بنى الباحثون بشكل رئيسي على مسح سابق لبرامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ماشادو وآخرين 2017)، التي ركزت بشكل رئيسي على التحويلات النقدية والتحويلات العينية (هما في ذلك الإسكان والتغذية المدرسية) واستحقاقات الرعاية الصحية.

وفي خطوة ثالثة، تم اختيار 22 برنامجاً غير قائم على الاشتراكات لإجراء تحليل أكثر عمقاً لأطرها القانونية. تم إدراج مخطط واحد لكل دولة باستثناء دولة فلسطين حيث لا يزال قانون البرنامج الوطني للتحويلات النقدية قيد التحضير. وجرى تقييم الأطر القانونية للبرامج من أجل فهم أفضل لامتنالها لنهج قائم على الحقوق يستند إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان. وبشكل مختصر، فإن المنهجية القائمة على حقوق الانسان تلتزم بالتالي: أولاً، تحديد معايير الأهلية. ثانياً، تحديد المسؤوليات المختلفة للمشاركين في تنفيذ المخططات. ثالثاً، توضيح المتطلبات المالية طويلة الأجل. رابعاً، وضع آليات تظلم وأستئناف يمكن الوصول لها. خامساً، وضع أسس مشاركة المواطنين.

و على الرغم من أهمية تثبيت خطط الحماية الاجتماعية في الأطر القانونية الشاملة، فإن تنفيذ السياسات العامة، حتى عندما يفرضها القانون، يستغرق وقتاً حتى يصل لمرحلة النضج. وفي الواقع، لا يؤدي اعتماد معيار قانوني بالضرورة إلى حدوث تغيير فوري في الواقع الاجتماعي، حتى إذا كان القانون يفرض توفير استحقاقات ملموسة أو تحسينات في جودة الخدمات المقدمة. في هذه الدراسة، تم إبراز بعض الأمثلة على الفجوات في التنفيذ؛ ومع ذلك، فإن التقييم الشامل لتنفيذ وفعالية وكفاية الأطر القانونية للحماية الاجتماعية يتجاوز نطاق هذه الدراسة. ولكن يبقى إسهام هذه الدراسة مهم، لأن مسح الأطر القانونية يساعد على تحديد الفجوات التنظيمية المحتملة التي يمكن أن تضمن استحقاقات المستفيدين المحتملين. و يمكن أن يؤدي دعم البلدان في ملء هذه الفجوات إلى الحد من أخطاء الاستبعاد وإلى تغطية أكبر لبرامج الحماية الاجتماعية وهو هدف رئيسي من أهداف التنمية المستدامة.

## هيكل التقرير

يقدم القسم الأول من هذا التقرير معلومات أساسية ذات صلة بالبحث ويصف الإطار المفاهيمي والمنهجية المتبعة فيه. في القسم الثاني، يتم تقييم المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان ودساتير البلدان واستراتيجيات الحماية الاجتماعية وقوانين حقوق الطفل بتعمق. وبعد ذلك، يقيم القسم الثالث ما إذا كانت الاستحقاقات النقدية والعينية والصحية مثبتة في الأطر القانونية، وفي القسم الرابع يتم فحص عدد من البرامج المختارة بمزيد من التفصيل، مع تحليل ما إذا كانت تمتثل إلى نهج قائم على حقوق الإنسان للحماية الاجتماعية وكيف تتوافق معه. وأخيراً، يلخص القسم الخامس النتائج الرئيسية للدراسة ويقدم مجموعة من التوصيات لتحسين الأطر القانونية لبرامج الحماية الاجتماعية في المنطقة.

## النتائج الرئيسية

- لدى 18 بلداً من أصل 20 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمان قانوني للحماية الاجتماعية في الدستور باستثناء جيبوتي ولبنان. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من البلدان - وهي البحرين ومصر وإيران والعراق والمغرب - يمد بوضوح الحق في الحماية الاجتماعية أو إلى مستوى معيشي كاف لجميع الأطفال. وعندما يمتد هذا الحق للأطفال، فإنه غالباً ما يتم ذلك بالنسبة للأيام، مما يعكس تقليد المنطقة في تقديم المساعدة للأسر التي لا تمتلك معيل (ذكر). وفي أغلب الأحيان، يتم فهم الحماية الاجتماعية على انها تقدم في حالة عدم القدرة على العمل، مثل الشيخوخة أو العجز أو المرض. وعادة ما يتم تثبيت الحق في مستوى معيشي لائق في شكل ما في الدساتير الوطنية، ولكن بدرجات متفاوتة. بينما في بعض الدساتير يرتبط الحق في حياة كريمة بشكل مباشر بتوفير الضمان الاجتماعي، كما هو الحال في مصر، يرى البعض الآخر المستوى المعيشي المناسب كهدف تنموي مرغوب فيه، كما هو الحال في الكويت وعمان وقطر. وعلاوة على ذلك، في العديد من الدساتير ورد ذكر حق الأطفال في الحماية في المواد المتعلقة بأهمية الأسرة بالنسبة للمجتمع.
- يمكن أن تساعد استراتيجيات الحماية الاجتماعية في تعزيز الشرعية المؤسسية والتنسيق بين مختلف المخططات الحكومية المختلفة. وقد وجدت الدراسة أن جيبوتي والمغرب فقط لديهم استراتيجية محددة للحماية الاجتماعية، وذلك على الرغم من أن الأولى لا تتمتع بضمانات خاصة بالحماية الاجتماعية في دستورها الوطني. ووجد أن الاتجاه العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو تضمين الحماية الاجتماعية في خطط الحد من الفقر وخطط التنمية على النطاق الأوسع. وهناك عدد قليل فقط من الاستراتيجيات الوطنية في المنطقة التي تشمل الحماية الاجتماعية وتنص بوضوح على توفير الحماية الاجتماعية للأطفال. وتشمل الأمثلة جيبوتي والأردن والمغرب.

- وإجمالاً، تبين أن 14 من أصل 20 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديهم صك قانوني يهتم بشكل رئيسي بحقوق الأطفال. ومع ذلك، فإن سبعة فقط من تلك الصكوك تشير بوضوح إلى الحق في الحماية الاجتماعية، كما هو الحال في مصر ودولة فلسطين. هنا أيضاً، يتم ذكر الأيتام عادة على أنهم مجموعة ضعيفة بشكل خاص ويجب أن تتلقى خدمات الحماية الاجتماعية. وفي مصر، تبرز التعديلات التي أدخلت على قانون الطفل الوطني لعام 2008 التي جاءت مؤكدةً على الحق في الحماية الاجتماعية من خلال تصور إدخال برامج التحويلات النقدية التي تستهدف الأطفال الأيتام والأطفال الضعفاء.
- من أصل 154 مخطط حماية اجتماعية غير قائم على الاشتراكات تم مسحهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك برامج التحويلات النقدية والتحويلات العينية وبرامج النقد مقابل العمل وبرامج الرسوم المدرسية والتغذية المدرسية واستحقاقات السكن والحماية الاجتماعية المعنية بالصحة ودعم الغذاء والوقود)، وجد أن أكثر من نصفهم (88) مثبتين في إطار قانوني. ووجد أن أغلب البرامج التي تم تضمينها في قوانين في فترة الخمسينيات أو السبعينيات من القرن الماضي معنية بدعم الطاقة والوقود والغذاء. وفي منطقة الخليج، فإن القوانين التي تنظم المساعدات الاجتماعية تعود إلى فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ومنذ فترة التسعينيات شهدت المنطقة إدخال المزيد من القوانين المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية خاصة في الجزائر وتونس واليمن. وتم إدخال عدد من برامج الحماية الاجتماعية الرئيسية في المنطقة منذ عام 2010 مثل برنامج التحويلات النقدية في إيران الذي أدخل بقانون اصلاح الدعم والبرنامج الشامل في السودان وبرنامج تكافل وكرامة في مصر.
- وبتحليل الأطر القانونية للبرامج الغير قائمة على الاشتراكات في المنطقة، يمكن ملاحظة أن العديد من البرامج ذات الصلة بالأطفال على وجه الخصوص غير مثبتة في إطار قانوني -على الأقل حتى الآن-. وتلك البرامج تشمل برنامج تيسير في المغرب والبرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة في تونس وأستحقاقاته الخاصة بالتعليم وبرنامج الطوارئ الوطني لاستهداف الفقر في لبنان وبرنامج التحويلات النقدية الوطني في دولة فلسطين. وبالنسبة للبرنامجين الاخيرين فإن هناك أحكام قيد التطوير. وهنا يمكن التذكير أنه يمكن أن يسبق تطوير إطار قانوني واضح، تنفيذ برامج حماية اجتماعية وفي بعض الأحيان يكون التنفيذ سبب للتأثير الايجابي على تطوير الأطر القانوني. ورغم ان برامج التحويلات النقدية وبرامج الحماية الاجتماعية المعنية بالصحة تكون بشكل أو بآخر ماثلة إلى أن يكون لها إطار قانوني، إلا أن برامج التغذية المدرسية والتحويلات العينية عادة ما تفتقد الأطر القانوني الواضح. وربما يمكن ان يفسر غياب الأطر القانونية عن الأخيرين بانهم عادة ما يتم التخطيط لهم على أنهم برامج مؤقتة للاستجابة إلى طوارئ إنسانية.
- من المهم ملاحظة أن الأطفال المتنقلين عادة لا يتم تضمينهم في الأطر القانونية الوطنية للحماية الاجتماعية. هذا هو الحال بشكل خاص في بلدان الخليج، التي لديها عدد كبير من العمال الأجانب. وفي حين أن البلدان الأخرى أكثر شمولاً في السماح للمهاجرين اقتصاديين على الأقل، فإن اللاجئين عادة لا تشملهم برامج الحماية الاجتماعية.
- وبين تحليل مجموعة مختارة من 22 برنامجاً للحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات (التحويلات النقدية وبرامج الحماية الاجتماعية المعنية بالصحة) ينظمها إطار قانوني أنه بينما يحدد معظمها معايير الأهلية والأدوار والمسؤوليات المؤسسية (وإن كانوا يقومون بذلك بدرجات متفاوتة من الدقة)، فإن عدداً أقل من الأطر ينص على المتطلبات المالية طويلة الأجل أو إنشاء آليات شكاوى قوية. ونادراً ما يشار إلى مشاركة المستفيدين في الأطر القانونية في المنطقة، فهناك ثلاثة برامج فقط تتسم بنوع من المشاركة: وتعد برامج بطاقة الاعاقة في لبنان والاعانة الخاصة بالتعليم في الجزائر من البرامج التي يجدر ملاحظتها في هذه المسئلة.
- تبرز بعض البرامج لأطرها القانونية الأكثر شمولاً ولامتثالها بأربعة على الأقل من المعايير الخمسة التي تم استخدامها من قبلنا في التقييم، ومن امثلة تلك البرامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (التي ينظمها القانون رقم 11 لعام 2014) البرنامج الوطني للتضامن الأسري في جيبوتي<sup>2</sup>. ورغم ذلك فإن وجود إطار قانوني لا يعنى بالضرورة تنفيذ البرامج في الواقع. وتنفيذ القوانين يمثل تحدياً، بالأخص في سياقات النزاع المسلح والحرب، التي يمكن أن تؤدي في الحالات الأكثر تطرفاً إلى تعليق برامج بشكل كامل، كما هو حال صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن.



## التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتعين على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتبار التوصيات التالية لتعزيز حق الأطفال في الحماية الاجتماعية وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لديها من أجل الأمتثال للمعايير التي يضعها القانون الدولي لحقوق الإنسان:

- العمل من أجل إصدار تشريعات ووثائق سياسات كلية مثل استراتيجيات الحماية الاجتماعية التي تُنشئ الحماية الاجتماعية كحق وليس كمجرد عمل خيري أو كجزء من سياسات اجتماعية "تقديرية"، مما يضمن أن هذا الحق يمتد ليشمل الجميع، بمن فيهم الأطفال.
- ضمان أن تكون تشريعات الحماية الاجتماعية شاملة وغير تمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر الفئات حرماناً وتهميشاً.
- وضع أطر تنظيمية مناسبة لضمان حصول الأطفال المتنقلين على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. ويجب أيضاً أن يكون هذا الأمر مدعوماً من قبل المجتمع الدولي. ولا بد من إيلاء عناية خاصة لضمان معاملة متساوية لكل الاجئين بغض النظر عن جنسياتهم.
- إدماج البرامج في أطر قانونية شاملة واستكمال التشريعات القائمة بما يتماشى مع نهج الحماية الاجتماعية القائم على حقوق الإنسان.
- ينبغي بذل جهود خاصة لإنشاء آليات للطعن والشكاوى مضمنة قانوناً وكذلك القنوات التي تسمح للمستفيدين بالمشاركة في تصميم وتنفيذ وتقييم البرنامج.
- تعزيز الآليات التي تسمح برصد الأطر القانونية ورصد تنفيذها في الواقع من أجل مساءلة الحكومات ومنفذي البرامج.







**International Policy Centre for Inclusive Growth**

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar  
70076-900 Brasília, DF - Brazil  
Telephone: +55 61 2105 5000

[ipc@ipc-undp.org](mailto:ipc@ipc-undp.org) • [www.ipcig.org](http://www.ipcig.org)